

## الحرية مشروعاً أمريكياً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2002-2008): بحث في الأهداف والوسائل

فوزية الفرجاني(\*)

**الملخص:** اهتمنا في هذا البحث بمشروع الحرية الذي عزمت الولايات المتحدة على تنفيذه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين السنتين 2002 و2008، وركزنا على إشكالية مجالها البحث في أهداف مشروع الحرية الأمريكي ووسائله ومدى نجاحه في المنطقة في الفترة المعنية. ويعود اهتمامنا بهذا المشروع إلى أهميته وتداعياته على البلدان العربية وإلى دور دراسته في المساعدة على النظر في السياسات الأمريكية وتقييمها. وقسمناه إلى ثلاثة محاور: الحرية مشروعاً أمريكياً أولاً، وأهداف مشروع الحرية الأمريكي ثانياً، ووسائل تنفيذه ثالثاً. وسعينا، باعتماد التفكير والمقارنة، إلى بيان أهدافه ووسائله التي أعلنتها الوثائق الرسمية الأمريكية وتقييم مدى نجاح القائمين على تنفيذه في تحقيق أهدافه. فنتبين لنا أن طبيعة المشروع غير واضحة وأن الولايات المتحدة لم تنجح في إحداث انتقال ديمقراطي فعلي في بلدان المنطقة في الفترة المعنية ولم تثبت قدرتها على إقرار السلام العالمي عبر عولمة اقتصاد السوق، ولم تكن الوسائل التي اعتمدها في تنفيذ المشروع ناجعة ومتلائمة مع أهدافه.

الكلمات المفتاحية: أمريكا- الشرق الأوسط- الحرية- الديمقراطية- الإصلاح- النيولبرالية.

### Freedom as American Project in the Middle East and North Africa (2002- 2008): A Research on Goals and Means.

Ferjani Fouzia

**Abstract:** This paper has dealt with freedom project that the US has tried to implement in the Middle East and North Africa, in the period between 2002 and 2008. This Research has focused on the issue of the American freedom project goals and means and the extent of its success. Our interest in this project is due to its importance and impacts on the Arab World and the key role of its study in the analysis and assessment of the American policy. We have divided this reach paper into three parts: The first studies Freedom as an American Project. The second highlights the project ends. The third focuses on the means of the project. By relying on deconstruction and comparison, we end up by revealing the project goals and means which the American Official Documents have proclaimed and assessing the efficiency of the project. And it was revealed that the nature of the project is unclear and that the US failed to make an effective democratic change in the region up to 2008 and was unable to improve world peace by the globalization of market economy. The means it has implemented were unfit to the goals.

**Key Words:** America- Middle East- Freedom- Democracy- Reform- Neoliberalism.

## المقدمة

اخترنا البحث في مشروع الحرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2002-2008) والتركيز على أهدافه ووسائله نظرا إلى أهميته. فقد أعلنت إدارة بوش الابن (George Walker Bush)، بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، أنها بدأت في تنفيذه في المنطقة. ويمكن أن تساعد دراسته على النظر في السياسات الأمريكية وتقييمها<sup>1</sup>.

ويعود اختيارنا الفترة التاريخية إلى عدّة أسباب. فقد شهدت سنة 2002 إصدار البيت الأبيض تقريرا للأمن القومي أشار فيه إلى مشروع الحرية الذي لم يكن مطروحا قبل ذلك. وشهدت سنة 2008 انتهاء ولاية بوش الثانية، وبدأت بعدها ولاية باراك أوباما (Barack Obama) الذي وعد بتغيير السياسات الأمريكية وافتتاح مرحلة جيوسياسية جديدة في التعامل مع العرب<sup>2</sup>. وبين السنتين مرّ مشروع الحرية بعدة مراحل، وأطلقت واشنطن في إطاره جملة من المبادرات والمشاريع. وارتأينا الاكتفاء بالنظر في أهداف المشروع ووسائله دفعا لتشتت الجهد.

وخيرنا الانطلاق من بعض الوثائق الرسمية الأمريكية لأتّنا رأيها محتواها على مادة غزيرة تساعد الباحث على توضيح أهداف المشروع ووسائله. ويعود اختيارنا هذا كذلك إلى أنّ الكثير من دارسي السياسات الأمريكية يعتمدونها مصادر أساسية بسبب الطابع النصّي لهذه السياسات<sup>3</sup>. وانتقينا من الوثائق الأمريكية تقريرين للأمن القومي يحملان عنوان (The National Security Strategy of The United States)، صدر الأول سنة 2002 والثاني سنة 2006. غير أننا سنعمد الثاني أكثر لأنه احتوى أفكارا ومعلومات متعلّقة بالمشروع أكثر دقّة وتفصيلا ممّا ورد في الأول. وخصّ الرئيس بوش المشروع بخطاب حمل عنوان (Remarks on The Freedom Agenda)، ولذلك اعتمدناه مصدرا أساسيا، ولم نهمل بعض الخطابات الأخرى التي بثّ فيها توضيحات حول أهداف المشروع ووسائله.

وارتأينا التركيز على الإشكالية التالية:

ما هي الحرية المقصودة في المشروع الأمريكي؟ وفيه تتمثل أهدافه ووسائله؟ وإلى أيّ مدى كان مشروعنا ناجحا في المنطقة في الفترة المعنية؟

وقسّمنا البحث إلى ثلاثة محاور كبرى ثنائية التركيب. اعتنينا في الأوّل بطبيعة المشروع ومعنى الحرية فيه، وحاولنا في الثاني دراسة الأهداف التي تعلنها الوثائق الرسمية وتقييمها، وسعينا في الثالث إلى توضيح أنواع الوسائل التي وعدت إدارة بوش باستعمالها في تنفيذ المشروع والنظر في مدى نجاحها ميدانيا.

ولدراسة محاور البحث اعتمدنا منهج التفكيك الذي يتيح للباحث قراءة الوثائق وتفكيك محتوياتها والحفر فيما لم يكن معلنا فيها. واستعنا، في تقييم مدى نجاح المشروع، بالمقارنة بين ما

لم تنحصر السياسات الأمريكية في المنطقة بين السنتين 2002 و2008 في إطلاق هذا المشروع والعمل على تنفيذه، وإنما شملت جوانب أخرى كحمارة الإرهاب والحرب على العراق.

<sup>2</sup>الجزيرة، خطاب باراك أوباما في مصر، 2009/6/4، في: [www.algazeera.net](http://www.algazeera.net)

<sup>3</sup>بين ديفيد كامبال (David Campbell)، أستاذ السياسات الدولية الأسترالي، أنّ الطبيعة النصيّة للسياسات العالمية والعلاقات الدولية نتيج إمكانية فهم واقع السياسات وحقائق القوة من داخل الخطاب. ف"لا شيء خارج النص" كما تبين من الدرس النقديّ عند جاك دريدا (Jacques Derrida). وما يمثل الحقيقة هو حجم التوثيق الذي غالبا ما يقوم عليه المجتمع كما يستفاد من كتابات ميشال فوكو (Michel Foucault). ويذكر كامبال أمثلة من الوثائق والنصوص التي تثبت الطبيعة النصيّة للسياسات العالمية والعلاقات الدولية. وهي: ملخصات الوزارات (Department summaries) وكتب مجلس الأمن القومي (National Security Council papers) ووثائق القرار الرئاسي (Presidential Decision documents) والمذكرات من مختلف الأنواع (memoranda of all kinds) ووثائق القرار الرئاسي (cables from here, there and everywhere) و (aides-memoires) و (bouts de papier) و (demarches) وغيرها.

David Campbell, Politics Without Principle: Sovereignty, Ethics and The Narratives of The Gulf War, Layne Rienner Publishers, The United States of America and The United Kingdom, 1993, p: 9.

بشّرت به الوثائق الرسمية من وعود متعلّقة بأهدافه ووسائله من جهة والمنجزات الفعلية التي تمّ تحقيقها على أرض الميدان من جهة أخرى.

## 1- الحرية مشروعاً أمريكياً

### أ- في المشروع الأمريكي

تقدّم الوثائق الرسمية الأمريكية مشروع الحرية الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوصفه جزءاً من مشروع الحرية الأمريكي في العالم الذي بدأ تنفيذه في العالم عامّة وأوروبا خاصّة منذ الحرب الباردة. وتمثّلت أبرز وسائله في مشروع مارشال. ولم يشمل الدول العربية والدول ذات الأغلبية المسلمة. فقد كان صنّاع القرار الأمريكيون آنذاك يعملون على الحفاظ على الاستقرار في هذه الدول على حساب الحرية. وكانوا متأثرين بفكرة الاستثناء العربي في مجال الحرية والديمقراطية<sup>4</sup>. غير أنّ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، التي استهدفت برج مركز التجارة العالمي بمنهاتن والبنّاغون مقرّ وزارة الدفاع الأمريكية، دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها في المنطقة. ونتج هذا التغيير عن تفسير إدارة بوش الابن أسباب هذه التفجيرات. فأعلن الرئيس بوش أنّها هجوم على حرية الأمريكيين ونمط حياتهم وعلى أمريكا بوصفها المنارة الكبرى للحرية في العالم<sup>5</sup>. وورد في تقرير الأمن القومي لسنة 2002 أنّ التفجيرات هجوم على النيتو<sup>6</sup>. واللافت أنّ تفسيرات تفجيرات سبتمبر قد تنوّعت. فقد فسّرها الكثير من صنّاع السياسة وعلماء العلاقات الدولية والصحفيين بأسباب تعود إلى فشل دول الشرق الأوسط في التعولم وتوسيع الفرص الاقتصادية والحرّيات السياسية لفائدة شعوبها. وعدّها آخرون عنفاً مضاداً للحدّات والقيم العالمية وأيدوا أطروحة صدام الحضارات. وردّا على كلّ هذه الآراء بيّن سيمون دالبي (Simon Dalby)، الأستاذ الأيرلندي المختصّ في الجغرافيا والدراسات البيئية والاقتصاد السياسي، أنّها يمكن أن تُؤوّل بطريقة مغايرة. فتعتبر صراعاً داخل "العالم الإسلامي" عامة والمملكة العربية السعودية خاصّة، ومداره على مستقبل المنطقة ونوع الإسلام المنشود فيها<sup>7</sup>.

وقرّرت الإدارة الأمريكية شنّ "حرب عالمية على الإرهاب" بناء على التسليم بأنّ هذه التفجيرات عمل حرب. وتبنّت إستراتيجية هادفة إلى الانتصار على الإرهابيين والدول التي تؤويهم وتدعمهم. وهي إستراتيجية متعدّدة الوجوه تجمع بين طرق تعطيل المنظّمات الإرهابية وتحطيمها من جهة، وتعزيز الأمن القوميّ بإحداث مكتب الأمن الداخليّ (new Department of Homeland Security) من جهة ثانية، وشنّ حرب الأفكار (war of ideas) لهزم إيديولوجية الإرهابيين من جهة ثالثة<sup>8</sup>.

<sup>4</sup> سادت فكرة الاستثناء العربيّ عند بعض المستشرقين والمتأثرين بهم. وهي تعني أنّ العرب والمسلمين استثناء في العالم يعيشون خارج التاريخ ويعادون بالفطرة قيم الحرية والديمقراطية. فتقافتهم تبرز الاستبداد والرضا بالذلّ، والإسلام معاد بطبيعته الحكم الديمقراطيّ.

<sup>5</sup> George Walker Bush, Address to The Nation on The September 11 Attacks, The Oval Office, September 11, 2001, White House, Selected Speeches of President George W. Bush: 2001- 2008, in: [https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/.../bushrecord/.../Selected\\_Speeches\\_Geo...](https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/.../bushrecord/.../Selected_Speeches_Geo...)

<sup>6</sup> White House, The National Security Strategy of The United States of America, Washington, September 17, 2002, in: [www.state.gov/documents/organization/63562.pdf](http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf), p: .25

<sup>7</sup> Simon Dalby, Calling 9/11 : Geopolitics, Security and America's New War, Geopolitics, vol. 1, no. 3, 2003, p: 75.

<sup>8</sup> National Security Strategy, September 2002, op.cit:p:6.

وأعلنت إدارة بوش كذلك عملها على تنفيذ سياسة جديدة سمّتها "أجندة الحرية" في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>9</sup>. ودرس عثمان علي حسان الباحث البريطاني من أصل تركي<sup>10</sup> هذه الأجندة واعتبرها ترجمة لإستراتيجية كبرى<sup>11</sup>. وأشار إلى أنّ هذه الإستراتيجية الكبرى ليبرالية<sup>12</sup> بالمعنى الذي حدده جون إيكينبري، منظر العلاقات الدولية والسياسات الخارجية الأمريكية وأستاذ السياسات والشؤون الدولية، عند دراسته السياسة الأمريكية القائمة على تعزيز الديمقراطية بالخارج عامّة وأوروبا خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية. فقد بين إيكينبري أنّ تلك السياسة كانت جزءاً من إستراتيجية كبرى ليبرالية تركز على فكرة رئيسية مفادها أنّ توفر الديمقراطية في الدول الكبرى يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على النجاح في ضمان مصالحها وتقليل المخاطر الأمنية ويساهم في استقرار العالم<sup>13</sup>. وخالف الأطروحة السائدة في تقييم السياسات الأمريكية في الحرب الباردة بوصفها ترجمة لإستراتيجية كبرى واقعية هي إستراتيجية الاحتواء. وبين أنّ الولايات المتحدة اعتمدت آنذاك إستراتيجية كبرى ليبرالية بالتوازي مع إستراتيجية الاحتواء. وتقوم هذه الإستراتيجية الليبرالية على خمس أفكار مترابطة. أمّا الأولى فمفادها أنّ الديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى السلم. فالديمقراطيات تسعى إلى عقد علاقات سلمية بينهما. وأمّا الثانية فهي أنّ للتجارة الحرّة والانفتاح الاقتصادي دوراً في دعم الديمقراطية وتعزيزها لأنهما يضعفان البنية الاستبدادية ويدعمان الأنظمة التعددية. فالتجارة تعزز النمو الاقتصادي الذي يصنع بدوره الرخاء، وبالرخاء تتمكن الديمقراطية من أداء دورها السلمي. وأمّا الثالثة فهي أنّ التجارة الحرّة والأسواق المفتوحة لا تعززان النمو الاقتصادي والديمقراطية فحسب، وإنّما تمتدنان العلاقات بين الدول كذلك. وأمّا الرابعة فهي أنّ مؤسسة العلاقات الدولية تحدّ من النزاعات. فمتى أنشأت الدول مؤسسات تعددية واحترمت قوانينها تقلّصت حدّة النزاعات. وأمّا الخامسة فهي أنّ وجود هوية مشتركة بين الدول يبسر إقامة نظام سلمي دائم. فإذا كانت القيم المشتركة ليبرالية وديمقراطية فُضّت النزاعات.

ولئن اختار إيكينبري كلمة "ليبرالية" فإنّ بعض الأفكار التي أوردتها تجعل هذه الإستراتيجية أقرب إلى النموذج النيوليبرالي كما برز مع مدرسة شيكاغو (Chicago School of

<sup>9</sup> خصّص الرئيس بوش لهذه الأجندة خطاباً مفصلاً. راجع:

Bush, Remarks on The Freedom Agenda, November 6, 2003, Selected Speeches, op.cit.

ورد ذكر هذه السياسة في خطابات بوش بعبارات مختلفة: "أجندة الحرية" و"سياسة جديدة" و"إستراتيجية مستقبلية للحرية" و"أجندة جديدة وجريئة لهزم إيديولوجية العدو عن طريق مساندة قوات الحرية في الشرق الأوسط وخارجه" و"برنامج الحرية".

<sup>10</sup> درس هذا الباحث أجندة الحرية في رسالة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة برمنجهام:

Osman Ali Hassan, George W. Bush, September 11<sup>th</sup> and the Rise of the Freedom Agenda in US- Middle East Relations: A Constructivist Institutional Approach, The University of Birmingham, August 2009, in: [etheses.bham.ac.uk/399/1/hassan09phd.pdf](http://etheses.bham.ac.uk/399/1/hassan09phd.pdf)

ونعتبر أطروحته مرجعاً أساسياً في المسألة لأنّه أورد فيها مادة ثريّة. وساعده في ذلك التقاؤه المباشر بأصحاب القرار الأمريكيين وحصوله على المعلومات من الحوار المباشر معهم ومن الوثائق الرسمية في الوقت نفسه.

<sup>11</sup> تتعلّق الإستراتيجية الكبرى بالسياسات العليا والأهداف الكبرى في السياسة الخارجية. وهي عملية مركبة تشمل تحديد المصالح الأمنية والحيوية وضبط تهديداتها المحتملة واختيار الطرق التي تساعد على استخدام الموارد السياسية والاقتصادية والعسكرية استخداماً جيداً لحماية تلك المصالح. راجع:

Christofer Layne, From Preponderance to Offshore Balancing, International Security, vol. 22, no. 1, p: 88.

ويرى جون إيكينبري (John Ikenberry) التفكير في الإستراتيجية الكبرى بوصفها مسألة استثمار مهمّ. فهي تتطلب التفكير في كيفية استثمار الموارد وتعزيز القدرة على مواجهة مخاطر المستقبل المجهولة وتتعلّق بتحديد الأولويات وتفاقي المفاجآت.

John Ikenberry, Grand Strategy as Liberal Order Building, in: Barry Eichengreen and Others, To Lead the World: American Strategy after The Bush Doctrine, ed. 1, Oxford University Press, 2008.

ويبين الدارسون أنّ الإستراتيجية الكبرى تحيل على استخدام كلّ الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتاحة للدولة في مواجهة تهديد راهن أو محتمل. وهي، خلافاً للإستراتيجية العسكرية، لا ينحصر هدفها في الانتصار في الحرب لأنّها تُعنى بزمني الحرب والسلم.

<sup>12</sup> Hassan, George W. Bush, September 11<sup>th</sup> and the Rise of the Freedom Agenda, op.cit, p: 21.

<sup>13</sup> John Ikenberry, America's Liberal Grand Strategy : Democracy and National Security in the Post Cold War Era, in: Michael Cox and Others, American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts, Oxford University Press, New York, 2000, p: 103.

14economics). ويظهر ذلك في إشارته إلى تجربة رونالد ريغان (Ronald Regan) وتعويله على دور التجارة الحرة والأسواق المفتوحة في تقوية المجتمع وخلق "مجالات من الحكم الذاتي تحدّ من تدخل الدولة" وتقوية الأفراد وتغيير ما يريدون وما يتوقعون من السياسة<sup>15</sup>.

### ب- في معنى الحرية

تكرّرت في الخطاب الرسمي الأمريكي عبارة "الحرية لا تتجزأ" (freedom is indivisible)<sup>16</sup>. ومع ذلك يمكن تقسيم مشروع الحرية إلى مشروعين متداخلين ومتكاملين. وهما مشروع الحرية الاقتصادية ومشروع الحرية السياسية<sup>17</sup>. وهما وجهان لمشروع واحد يهدف إلى "توسيع" الحرية الاقتصادية والحرية السياسية.

أما الحرية الاقتصادية فقد اعتبرها البيت الأبيض ضرورة أخلاقية لأنّ الإنسان يميل بطبعه إلى حرية الإبداع والبناء والبيع والشراء والملكية الخاصة، وهي متطلبات أساسية في المجتمع الحر<sup>18</sup>. ومن هذا المنطلق دافع عن اقتصاد السوق المفتوحة الذي تكفّ فيه الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد القومي وفرض الشروط الحمائية. وبرّر ذلك بأنّ "التاريخ أثبت أنّ اقتصاد السوق هو النظام الاقتصادي الوحيد الأكثر فعالية والترياق الأنجع ضدّ الفقر"<sup>19</sup>. فبالجارة الحرة والأسواق المفتوحة يمكن إخراج المجتمعات من الفقر عن طريق تعزيز التنمية وتحقيق نموّ اقتصادي قادر على توليد مهن جديدة وخلق طبقة وسطى قادرة على المطالبة بحقوقها. وبهذا يتضح أنّ مشروع الحرية في وجهه الاقتصادي يهدف إلى عولمة اقتصاد السوق ودفع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تبنيها بدلاً للتنمية ومحاربة الفقر. ولا شكّ في أنّ المضي في تنفيذ هذا المشروع في المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم دليل على أنّ الولايات المتحدة تمارس دوراً قيادياً في مجال الاقتصاد العالمي ووضع أسس التجارة العالمية وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصلحتها وتتيح لها مضاعفة حجم صادراتها.

وأما الحرية السياسية فتعني الحدّ من قوّة الدولة والجيش، وهو ما يجعل الحكومات تستجيب لإرادة الشعوب وتطبّق القانون تطبيقاً غير انتقائي وتفتح المجال للمؤسسات المدنية القويّة والأحزاب السياسية واتحادات العمّال ووسائل الإعلام المستقلة وتضمن الحرية الدينية وتعترف بحقوق المرأة ولا تحدّ من حرية التعبير<sup>20</sup>. ولكن بعد فوز الحركات الإسلامية في الانتخابات في بعض بلدان

<sup>14</sup> تُنسب هذه المدرسة إلى قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو. أسسها فرانك نايت (Frank Knight) الذي عُرف بمناهضة الرأسمالية الصرفة، ولكنّ الاقتصاديين اللاحقين أمثال ميلتون فريدمان (Milton Friedman) خالفوا توجهه وأعلوا من شأن السوق وعادوا إلى الليبرالية الكلاسيكية التي صاغ أسسها آدم سميث (Adam Smith) واعتبر بعضهم دولة الرعاية الاجتماعية عائقاً يتسبّب في شلّ الاقتصاد وتثبيط النموّ وطالبوا الدولة بالكفّ عن التدخل في شؤون الأسواق. أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحرّرة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، 371، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص: 40-41.

<sup>15</sup> النيولبرالية (neoliberalism) مصطلح نحتّه ألكسندر روستوف (Alexander Rostov) سنة 1932 لوصف الليبرالية في شكلها الجديد، وإليه تعود عقيدتها الأصلية. فقد وضّح أهمية انتهاج طريق وسط بين سياسة "دعه يعمل دعه يمرّ" وسياسة التدخل الحكومي التي انتهجتها الدول الرأسمالية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، ودعا إلى "ضرورة وجود دولة قويّة... فوق الاقتصاد والمصالح الفردية". ثمّ انقسم النيولبراليون إلى ثلاثة مدارس اختلفت حول مدى قدرة السوق على تحقيق النتائج المطلوبة ودور الدولة في الشأن الاقتصادي. وهي مدرسة فرايبورغ ومدرسة شيكاغو والمدرسة النمساوية. وطبقت مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) نظريّات فريدمان وهايك (Friedrich Hayek) في بريطانيا في أواخر الثمانينات كما تبنت ريغان في الولايات المتحدة أفكار "صبيان شيكاغو". المرجع نفسه، ص: 38-42.

<sup>16</sup> Bush, November 6, 2003, op.cit, p: 180.

<sup>17</sup> وردت في تقرير الأمن القومي لسنة 2006 عبارة "أجندة الحرية الاقتصادية":

White House, The National Security Strategy of The United States of America, Washington, March 2006, in: <https://www.comw.org/qdr/fulltext/nss2006.pdf>, p: 25.

<sup>18</sup> Ibid, p: 27.

<sup>19</sup> Ibid, p: 25.

<sup>20</sup> Bush, November 6, 2003, op.cit, p: 184.

المنطقة بين السنتين 2005 و2007<sup>21</sup> أصبح الرئيس بوش يؤكد أن الانتخابات وحدها لا تكفي. فالديمقراطية لا تقتصر على صندوق الاقتراع. إنها تتطلب إضافة إلى ذلك وجود أحزاب معارضة قوية ومجتمعاً مدنياً نشيطاً وحكومة تطبق القانون وتستجيب لحاجيات شعبها حتى تضمن البقاء في السلطة<sup>22</sup>. فمشروع الحرية في وجهه السياسي يعكس سعياً إلى نشر الديمقراطية في المنطقة. ولذلك اعتبره بعض الدارسين مشروع ديمقراطية<sup>23</sup>.

ولئن تمّ التشديد في الوثائق الرسمية الأمريكية على أهمية الحرية السياسية فقد اعتُبرت فيها مشروطة بتوفر الحرية الاقتصادية. فالحرية الاقتصادية دافع للحرية السياسية وشرط من شروطها. و"الحرية الاقتصادية الكبرى لا تنفصل عن الحرية السياسية. إنها تقوي الأفراد، والأفراد الأقوياء يطالبون تدريجياً بالحرية السياسية الكبرى"<sup>24</sup>. وهي تعززها كذلك لأنها "تولد مراكز قوة وسلطة متنوّعة تحدّ من تأثير الحكومة. إنها توسّع تدفق الأفكار حيث تؤدي التجارة والاستثمار الخارجي إلى كشف طرق تفكير وعيش جديدة تجعل المواطنين يتحكّمون في حياتهم الخاصة"<sup>25</sup>.

ولمّا كانت الحرية، في التصور الأمريكي، لا تتجزأ وكانت الحرية السياسية تنتج عن توفر الحرية الاقتصادية كان للاستبداد معنى خاص في الوثائق الأمريكية فيه تشديد على آثاره الاقتصادية. فهو "الجمع بين الوحشية والفقر والاضطراب والفساد والمعاناة الجارية تحت حكم الطغاة والأنظمة المستبدّة"<sup>26</sup>. ولتوضيح هذا المعنى ذكر في تقرير الأمن القومي لسنة 2006 أمثلة من الشعوب التي تكابد الاستبداد بشكل يومي في إيران وسوريا وكوبا وبيلاروسيا وبورما وزمبابوي.

وكان لمقومات الكرامة الإنسانية التي تدافع عنها الولايات المتحدة في العالم كذلك مفهوم جامع بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والشخصية. فهذه المقومات تتمثل في سيادة القانون والحدّ من تدخل الدولة وحرية التعبير والحرية الدينية والعدل والمساواة وتمكين النساء والتسامح الديني والأخلاقي واحترام الملكية الخاصة<sup>27</sup>. واعتبر الرئيس بوش هذه المقومات مبادئ أساسية مشتركة بين المجتمعات الناجحة في كلّ الثقافات وبين أنّ المجتمعات الناجحة تضمن الحرية الاقتصادية والسياسية وتتصدى للفساد وتعاقب عليه وتعنتي بصحة شعوبها وتعليمها وتستجيب لأمالها بدلاً من توجيه الكراهية والحقد نحو الآخرين<sup>28</sup>.

وهكذا يتبين أنّ الحرية التي أعلنت إدارة بوش أنّها تريد نشرها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات وجهين متكاملين: وجه اقتصادي وآخر سياسي. ولم يخف الرئيس بوش خلفيات السياسات التي تبنتها إدارته والأفكار التي بلورت هذه السياسات. فبين أنّ في فكرة مشروع الحرية تجاوزاً لفكرة الاستثناء العربي في مجال الحرية والديمقراطية<sup>29</sup>. ويبدو الإيمان بأنّ الحرية هدف الطبيعة ووجهة التاريخ من الأفكار الرئيسية التي توجه هذه السياسات. ومن الأفكار الأساسية الواردة في الوثائق الرسمية كذلك أنّ الشعوب لا تنالها بناء على بعض جدليات التاريخ. فنيها

<sup>21</sup> تشمل الحركات الإسلامية التي حققت نتائج كبيرة في الانتخابات الإخوان المسلمين في سنة 2005 وحماس في فلسطين سنة 2006 والإسلاميين في العراق والكويت والبحرين سنة 2006 وحزب العدالة والتنمية في تركيا سنة 2007.

<sup>22</sup> Bush, Address to an International Conference on Democracy and Security in Prague, June 5, 2007, Selected Speeches, op.cit, p: 485.

<sup>23</sup> Daniel Neep, Dilemmas of Democratization in The Middle East: The "Forward Strategy of Freedom", Middle East Policy, vol. xi, no. 3, 2004, pp: 73- 84.

<sup>24</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 25.

<sup>25</sup> Ibid, p: 27.

<sup>26</sup> Ibid, p: 3.

<sup>27</sup> The National Security Strategy, September 2002, op.cit, p: 3.

<sup>28</sup> Bush, November 6, 2003, op.cit, p: 184.

<sup>29</sup> لنظر في حجج الرئيس بوش في الرد على هذه الفكرة راجع:

يتوقف على "اختيارات الشعوب الحرة وشجاعتها واستعدادها للتضحية"<sup>30</sup>. ولذلك تكررت في الوثائق الرسمية فكرة استعداد الأمريكيين لتحمل أعباء قضية الحرية والقيادة في نشرها. فضلاً عن هذا الواجب الأخلاقي الذي ندب الأمريكيون أنفسهم لأدائه في العالم، يقوم مشروع الحرية على فكرة أساسية أخرى، وهي أن تشجيع الحرية والديمقراطية في العالم يضمن الأمن العالمي ويحمي المصالح الأمريكية ويمكن من نشر قيم الأمريكيين القائمة على الإيمان بأن الحرية هبة إلهية ومن حق كل البشر دون استثناء.

## 2- أهداف مشروع الحرية الأمريكي

### أ- ما تعلنه الوثائق الرسمية

إن الهدف الأساسي الذي أعلنت إدارة بوش أنها تسعى إلى تحقيقه من وراء مشروع الحرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو تحقيق السلام والأمن في العالم. وهذا ما يجعل هذا المشروع مقاربة جديدة لقضية السلام العالمي. وهي مقاربة مخالفة لأطروحة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. فقد ظلت الولايات المتحدة طيلة عقود تتعامل مع ما تعتبره استبدادا سياسياً وركوداً اقتصادياً بوصفه وضعاً قائماً في المنطقة يجب عدم المساس به مخافة انتشار الفوضى والاضطراب اللذين يمكن أن يخلأ بمصالحها ومصالح حلفائها. وكان الحفاظ على الوضع القائم يعني الحيلولة دون أي تغيير سياسي في البلدان العربية ولذلك كانت الولايات المتحدة تدعم جميع النظم العربية مهما كانت طبيعتها ومعاملتها لمواطنيها ما دامت لا تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية. وكان يعني كذلك منع أي تغيير جيوسياسي يمكن أن يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، ولذلك وقفت ضد كل حركات التغيير الوطنية والقومية العربية في خمسينات القرن العشرين وستيناته<sup>31</sup>.

ولما وقعت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر أربكت أطروحة الاستقرار. فغيرت الإدارة الأمريكية رؤيتها وتبنت أطروحة بديلة مفادها أن السلام في العالم لا يتحقق إلا عبر تغيير الأوضاع في المنطقة. وفي هذا السياق يتنزل قول الرئيس بوش الابن: "إن سنوات الحفاظ على الاستقرار لإقامة السلام جعلتنا لا نحصل عليه. لذا غيرنا سياساتنا وسخرنا تأثير أمريكا في العالم للمساهمة في تقدم الحرية والديمقراطية بوصفهما البديلين الكبيرين من القمع والراديكالية"<sup>32</sup>. فلم يعد القمع والراديكالية قادرين على حماية المصالح الأمريكية. ولم يعد السلام العالمي في الرؤية الأمريكية مبنياً على استقرار الوضع القائم بل أصبح السلام والاستقرار معا لا يتحققان إلا بانتشار الحرية.

وعوّل الرئيس بوش على تحقيق هدفين يتفرعان من هذا الهدف الأساسي. وهما إنهاء الاستبداد في العالم وتشجيع ما أسماه "الديمقراطية الفعالة" (effective democracy). ورأهما هدفين واقعيين: "ليس نشر الحرية مجرد واجب أخلاقي، إنه الطريقة الواقعية الوحيدة لحماية شعبنا على المدى الطويل"<sup>33</sup>.

إن نشر الحرية الهادف إلى إنهاء الاستبداد وتشجيع الديمقراطيات الفعالة عملية مركبة تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية. فالحرية لا تتجزأ. وبهذا المعنى لا تعتبر الأنظمة الديمقراطية فعالة من زاوية النظر الأمريكية إذا تبنت الديمقراطية اختياراً سياسياً ورفضت الاندماج في السوق العالمية أو إذا قبلت أن تفتح اقتصادها دون أن تسمح لشعوبها بالتمتع بحرياتها السياسية والدينية.

<sup>30</sup> Ibid, p: 179.

<sup>31</sup> برهان غليون، السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، الأحد 2004/10/3.

<sup>32</sup> Bush, Address to The Nation on The Fifth Anniversary of 9/11, September 11, 2006, Selected Speeches, op.cit, p: 427.

<sup>33</sup> Bush, Address to an International Conference on Democracy and Security in Prague, June 5, 2007, Selected Speeches, op.cit, p: 480.

وتشير الوثائق الرسمية إلى أن الهدف من مشروع الحرية الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو تحويل بلدان هذه المنطقة إلى ديمقراطيات فعّالة. ومنتقي من هذه الوثائق شاهدين يبيّن ذلك. قال الرئيس بوش: "في بداية هذا القرن تنتظر أمريكا يوماً تغادر فيه شعوب الشرق الأوسط صحراء الاستبداد إلى حدائق الحرية الخصبة ويستعيد فيه مكانته في عالم السلام والازدهار"<sup>34</sup>. وورد في تقرير الأمن القومي لسنة 2006: "نريد شرقاً أوسط متكوّن من دول مستقلة تعيش في سلام وتساهم مساهمة كاملة في السوق العالمية المفتوحة سوق السلع والخدمات والأفكار"<sup>35</sup>.

جليّ من هذين الشاهدين أنّ الشرق الأوسط لا يكون حرّاً، بحسب التصوّر الأمريكي، إلا إذا تمّت ديمقراطيته من جهة وإدماجه في السوق العالمية المفتوحة من جهة أخرى. فليست الحرية المنشودة نابعة من مبادرات قام بها فاعلون محليون وإنما هي مشروع خطّط له الأمريكيون وعملوا على تنفيذه. وما دور الفاعلين المحليين إلا قبوله والمساهمة في تنفيذه. والهدف الرئيسي من كلّ ذلك هو دفع المنطقة إلى تبني الليبرالية الجديدة نموذجاً سياسياً واقتصادياً في العالم. وهذا يعكس اعتقاداً بأنّ الإنسانية بلغت "نهاية التاريخ" بانتصار الديمقراطية الليبرالية والليبرالية الاقتصادية بعد فشل النماذج الشيوعية والاشتراكية وحتى تجارب دول الرفاه الاجتماعي في الولايات المتحدة نفسها.

هذا ما يعلنه الخطاب الرسمي الأمريكي. غير أنّ التفكيك الذي اعتمدها منها يمكن أن يساعد على نزع أحجية هذا الخطاب وكشف ما يتكتم عنه ويريد إخفاءه.

#### ب- ما تسكت عنه الوثائق الرسمية

أعلنت إدارة بوش وضوحها الأخلاقي وهي تصمّم مشروع الحرية وتعمل على تنفيذه. ولكن يمكن للتفكيك أن يساعد على كشف خلفيات ذلك وسبر خفاياه. فيمكن للأساسة أن يعلنوا أهدافاً ويخفوا أخرى وأن يدعوا وضوح مشاريعهم ويتكتموا عن مواطن الارتباك والالتباس فيها. من هذا المنطلق ارتأينا رصد المصطلحات الواردة في الوثائق الرسمية والمتعلقة بأهداف مشروع الحرية.

ورد في تقرير الأمن القومي لسنة 2002 أنّ الهدف هو البحث عن إمكانات توسيع الحرية<sup>36</sup> (extand) واستعملت في تقرير سنة 2006 كلمة توسيع<sup>37</sup> (expansion). وتدلّ هذه العبارة على أنّ للحرية مجالاً جغرافياً وسياسياً تنتمي إليه بلدان دون أخرى. ولكونها تعني كذلك أنّ البلدان غير المنتمية إليه يمكن أن تصبح جزءاً منه ونسخاً من الدول الواقعة في دوائره. وهذا المعنى تشترك فيه كلمة "توسيع" مع عبارات أخرى من قبيل "نشر" الحرية (freedom's spread) و"توسيع" الحرية (expanding freedom) و"جلب" الحرية إلى الآخرين (bring freedom to others) ورعاية الحرية<sup>38</sup> (cultivate freedom).

وتعني كلّ هذه العبارات أنّ الولايات المتحدة تضطلع في مشروع الحرية بدور الفاعل الوحيد الذي يمنح الحرية لأطراف أخرى. وبذلك تكون وصياً على المنطقة وراعياً لها وحارساً لمصالح شعوبها بسبب عدم أهليتها لقيادة نفسها بنفسها. وهذا يعني أنّ مشروع الحرية جزء من مشروع إمبراطوري غير تقليديّ قائم على التحكم في حياة الشعوب ومصيرها مع تركها مستقلة ولو من الناحية الشكلية.

<sup>34</sup> Bush, September 11, 2006, op.cit, p: 428.

<sup>35</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 38.

<sup>36</sup> The National Security Strategy, September 2002, op.cit, p: 3.

<sup>37</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 2.

<sup>38</sup> وردت هذه العبارات تباعاً في:

The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 2/ Bush, June 5, 2007, op.cit, p: 480/ Bush, Address to The Nation on Military Operation in Iraq, March 19, 2003, in: whitehouse.archives.gov, p: 176/ Bush, Remarks on The Future of Iraq, February 26, 2003, in: whitehouse.archives.gov, p: 173.

إنّ المعاني الكامنة في العبارات المذكورة تتعارض مع معاني عبارات أخرى وردت في سياق تعداد الرئيس بوش الإنجازات الميدانية التي تمخّض عنها مشروع الحرية. وأبرز هذه العبارات كلمة "الإصلاح" <sup>39</sup>(reform). والإصلاح يعني، فيما نرى، الحفاظ على الوضع القائم مع إحداث بعض التعديلات. ولكنّه يعني كذلك أنّ للفاعلين المحليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دوراً أساسياً في هذه العملية لأنّ الإصلاح يكون من الداخل. وهو ما يتعارض مع عمليات نشر الحرية وتوسيعها ورعايتها وجلبها من الخارج. وتبرز في الخطاب الأمريكي عبارة أخرى لافتة وهي المساهمة في تقدّم الحرية <sup>40</sup>(advance freedom) وتعزيز الحرية (promote freedom) <sup>41</sup>. وتحيل العبارتان على أنّ الولايات المتحدة تشترك مع الفاعلين المحليين في تنفيذ مشروع الحرية وتكتفي بدور المساهمة في هذه العملية ولا تضطلع بالمهمة الأساسية. وهو ما يدلّ عليه كذلك قول الرئيس بوش: "سنساعد الشعوب في الشرق الأوسط على المطالبة بحريّتهم" <sup>42</sup>. فالولايات المتحدة، بناء على هذا القول، مجرد مساعد، وليست فاعلاً رئيسياً.

وكشفت الوثائق الرسمية، من خلال هذا التردّد بين العبارات المذكورة، انقسام السياسيين الأمريكيين حول مشروع الحرية. فقد اختلفت المواقف داخل إدارة بوش نفسها في هذا المشروع إلى أربعة مواقف. أمّا الموقف الأوّل فهو موقف من اعتقدوا، نتيجة ما حصل في الحادي عشر من سبتمبر، أنّ تحويل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ديمقراطيات موالية للولايات المتحدة بات ضرورياً. وأمّا الثاني فهو موقف من نادوا بضرورة تشجيع الديمقراطية كسبب للعقول والقلوب في المنطقة عن طريق برامج الدبلوماسية العامة ورصد موارد مالية للمساعدة على الديمقراطية <sup>43</sup>. وأمّا الثالث فهو موقف من اقتنعوا بأنّ غياب الديمقراطية في المنطقة كان سبباً للإرهاب، ولكنهم نصّحوا الإدارة بالزام الحكومات القائمة بإجراء إصلاحات ديمقراطية. أمّا الرابع فهو موقف من رأوا المشروع ضاراً بالمصالح طويلة المدى وعارضوا تنفيذه. وأدى هذا التضارب إلى صراع داخل إدارة بوش <sup>44</sup>.

ويبرز عدم وضوح الأهداف كذلك من خلال تعداد الرئيس بوش منجزات المشروع الأمريكي. فمنذ سنة 2003 دأب على اتخاذ بعض البلدان العربية نماذج دالة على نجاح هذا المشروع <sup>45</sup>. ولكنّها نماذج لم تتحقّق فيها آنذاك وحتى أواخر سنة 2008 الحرية بالمعنى الوارد في الوثائق الرسمية الأمريكية. فكيف يمكن اعتبار بعض الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الحكومات في السعودية ومصر واليمن وقطر والبحرين وعمان نماذج لنجاح مشروع الحرية الأمريكي؟ هل ينسجم ذلك مع أهدافه الواعدة؟ وبأيّ معنى تكون أفغانستان والعراق مثالين للمجتمعات الناجحة التي بدأ تطبيق المبادئ الديمقراطية فيهما منذ سنة 2003 كاستجابة لإرادة الشعب وحماية الحرية

<sup>39</sup> Bush, November 6, 2003, op.cit, p: 184/ Bush, February 26, 2003, op.cit, p: 170.

<sup>40</sup> Bush, Remarks on The Global War on Terror: The Enemy in Their own Words, September 5, 2006, Selected Speeches, op.cit, p: 406/ Bush, September 11, 2006, op.cit, p: 454.

<sup>41</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 5.

<sup>42</sup> Bush, September 5, 2006, op.cit, p: 408.

<sup>43</sup> إذا كان الموقف الأوّل يدعو إلى ديمقراطية البلدان ديمقراطية فعلية، فإنّ الثاني يطالب بأن يكون تشجيع الديمقراطية جزءاً من حرب الأفكار وليس هدفاً مستقلاً بذاته. وورد في تقرير صادر عن وزارة الخارجية أنّ تعزيز الديمقراطية الفعالة مقارنةً بطويلة المدى هدفها الانتصار في الحرب على الإرهاب لأنّها "الترياق طويل المدى ضدّ إيديولوجية الإرهاب. هذه هي حرب الأفكار"،

United States Department of State, National Strategy For Combating Terrorism, September 2006, in: <https://fas.org/irp/threat/nsct2006.pdf>

<sup>44</sup> توسّع عثمان علي حسان في ما كان سائداً داخل إدارة بوش من اختلافات حول مشروع الحرية:

Hassan, George W. Bush, September 11<sup>th</sup>, op.cit, pp: 225- 227.

<sup>45</sup> Bush, November 6, 2003, op.cit, pp: 183- 184.

أشاد الرئيس بوش في هذا الخطاب مثلاً ببعض النماذج كالانتخابات البرلمانية في البحرين سنة 2002 وتوسيع عمان الانتخابات لتشمل كلّ البالغين وإنشاء قطر دستوراً جديداً وامتلاك اليمن نظاماً سياسياً تعديدياً وإقامة الأردن "انتخابات تاريخية" عام 2003.

بتطبيق القانون والسماح بوجود مؤسسات مدنيّة قويّة؟ إنّ إصرار الرئيس على اعتبار هذين البلدين أنموذجين للديمقراطيات الناشئة يجعل أهداف المشروع غير واضحة<sup>46</sup>.

إنّ طبيعة مشروع الحرية نفسه غير واضحة. فلنّ اعتبره بعض الدارسين إستراتيجية كبرى ليبرالية فإنّ الخطاب الرسمي يناقض هذه الفكرة. فكثيراً ما تمّ الحديث عن مشروع الحرية بوصفه جزءاً من الحرب على الإرهاب. وهذا ما يجعله أقرب إلى الإستراتيجية السياسيّة والاقتصاديّة التابعة للحرب والمكمّلة لإستراتيجيتها العسكريّة كما برزت في حربي أفغانستان والعراق وإستراتيجيتها الفكرية الإيديولوجية المتمثلة في حرب الأفكار (war of ideas). قال الرئيس بوش: "وعدتُ في اليوم الأول من هجمات 9/11 باستخدام كلّ عناصر القوّة القوميّة في محاربة الإرهابيين حيثما وجدناهم. وأحد الأسلحة الأقوى في مستودعنا هو قوّة الحرية. فالإرهابيون يخافون الحرية خوفاً من قوّةتنا النارية"<sup>47</sup>. وقال: "السلاح الأقوى في الصراع ضدّ المتطرفين ليس الرصاص أو القنابل. إنّ نداء الحرية العالمي"<sup>48</sup>. فالحرية ومشروعها بهذا المعنى وسيلتان وليس غايتين.

وربّما لهذا السبب نصّح إيكينبري<sup>49</sup> الولايات المتحدة بالعودة إلى زمن ما قبل الرئيس بوش الابن لأنّ سياسات إدارته أصبحت، بحسب رأيه، "أيقونة لفشل الإستراتيجية الكبرى"<sup>50</sup>. فهو يرى أنّ إدارة بوش جعلت الولايات المتحدة تشهد تراجعاً استثنائياً في مصداقيتها وهيبتها. ولذلك اقترح أن تستفيد الإدارة اللاحقة من التجربة الأمريكيّة بعد الحرب العالميّة الثانية وأن تعدّل الإستراتيجية الليبرالية التي اعتمدها آنذاك إلى إستراتيجية كبرى جديدة سماها "بناء النظام الليبرالي" (liberal order building) القائم أساساً على القوانين والمؤسسات التي تأسست عليها روح القانون الهيمنيّ الليبراليّ.

ويعتبر النموذج الليبراليّ الجديد الذي يبشّر به مشروع الحرية الأمريكيّ محلّ تشكيك وانتقاد كبيرين. فبعد تجربتي ريغان وتاتشر أثار هذا النموذج نقاشات واسعة. ولئن اعتاد الساسة تقديمه بوصفه نموذجاً كاملاً وخالياً من العيوب ومستجيباً لتطلّعات الشعوب إلى الحرية والديمقراطية فقد لقي انتقادات واسعة. يقول روبرت ماكشيسني (Robert McChesny)، أستاذ الاتصالات بمركز الدراسات العالميّة، مثلاً: "إنّ الليبرالية الجديدة هي العدو الأول والمباشر للديمقراطية الانتخابية الحقيقية"<sup>51</sup>. فهي نموذج قائم على مبدأ "السوق فوق الجميع". ويقول ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، وهو منظر الليبرالية الجديدة الأمريكيّ المختصّ في الاقتصاد: "بما أنّ جني الأرباح هو جوهر الديمقراطية، فإنّ أيّ حكومة تنتهج سياسات معادية للسوق، هي حكومة معادية للديمقراطية، بغضّ النظر عن حجم التأييد الواعي الذي قد تتمتع به"<sup>52</sup>. والديمقراطية الوحيدة المسموح بها في هذا النموذج هي تلك التي تجعل سيطرة رجال الأعمال بعيدة عن كلّ مناقشة أو تغيير وتمنع كلّ تدخّل في هيمنة الشركات الكبرى على المجتمع<sup>53</sup>. وبيّن ماكشيسني أنّ

<sup>46</sup> يدعوننا إلى هذه الأسئلة قول الرئيس بوش، بعد تعداد المبادئ التي تجعل المجتمعات ناجحة: "هذه المبادئ الحيويّة هي بصدد التطبيق في دولتي أفغانستان والعراق" (These vital principles are being applies in the nations of Afghanistan and Iraq). ورغم إشارته إلى أنّ أفغانستان تواجه تحديات اقتصاديّة وأمنيّة فقد أشار إلى أنّها ستواجهها بوصفها ديمقراطية حرّة ومستقلّة،

Bush, November 6, 2003, op.cit, p: 185.

<sup>47</sup> Bush, September 11, 2006, op.cit, p: 427.

<sup>48</sup> Bush, June 5, 2007, op.cit, p: 479.

<sup>49</sup> تعتمد كتابات إيكينبري مراجع أساسية لأنّه منظر الإستراتيجية الكبرى الليبرالية.

<sup>50</sup> Ikenberry, Grand Strategy as Liberal Order Building, op.cit, p: 89.

<sup>51</sup> روبرت ماكشيسني، مقدمة كتاب نعم تشومسكي، الربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العولميّ، ترجمة مازن الحسيني، ط 1، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله، 2000، ص: 14.

<sup>52</sup> نفسه، ص: 11-12.

<sup>53</sup> راجع نعم تشومسكي، ديمقراطية السوق في نظام ليبراليّ جديد: المبادئ والواقع، ضمن كتابه: الربح فوق الشعب، مرجع سابق، ص: 111-142.

ديمقراطية السوق لا يمكن أن تحقق السلام في العالم لأنها تؤدي بالضرورة إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الفقراء والأغنياء. فتزيد أفقر شعوب الأرض فقرا في حين يزداد الأثرياء، وهم قلة في العالم، ثراء لأن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة توفر لهم مصادر أرباح جديدة وتحرم منها الفقراء. ولئن بدا مؤيدو هذه السياسات وكأنهم حريصون على مصلحة الشعوب الفقيرة فإن السياسات التي يرسمونها لا تخدم إلا مصلحة قلة من الأغنياء<sup>54</sup>.

وبينت التجربة في العراق أن فرض النموذج النيوليبرالي الجديد كان ذا أولوية في الإستراتيجية الأمريكية. فمنذ سبتمبر سنة 2003 وقبل أن يستعيد العراقيون أمنهم الشخصي بعد الحرب، أعلن بول بريمر (Paul Bremer) أن الوقت قد حان لتعليم العراقيين أسس اقتصاد السوق وأمر بخصخصة مؤسسات العراق العمومية وفتح بنوكه أمام المراقبة الخارجية وإزاحة الحواجز التجارية كما أمر بتنفيذ تلك الأوامر في كل المجالات الاقتصادية التي تشمل الخدمات العامة والإعلام والنقل والتمويل والبناء<sup>55</sup>.

ويمكن اعتبار هذه التجربة مؤشرا على أن الهدف الحقيقي من مشروع الحرية هو إحكام السيطرة الأمريكية على العراق وغيره من بلدان المنطقة<sup>56</sup>. وما الحرص الأمريكي الرسمي على إقناع الأمريكيين بأن المشروع في صالحهم لأنه يضمن مصالحهم ويحقق أمنهم إلا دليل على أن الهدف الحقيقي هو الحفاظ على التفوق الأمريكي في المنطقة وفي العالم. ولا شك في أن هذا التفوق شرط ضروري لضمان المصالح الأمنية والإستراتيجية الأمريكية ومصالح حلفاء الولايات المتحدة.

## 1- وسائل تنفيذ المشروع الأمريكي

### أ- أنواع الوسائل

تراوحت طرائق تنفيذ مشروع الحرية الأمريكي بين العلنية والسرية. فقد ذكر الرئيس بوش أن أمريكا تنفذ أجندة الحرية "بطرق مختلفة بعضها ظاهر وبعضها خفي عن الأنظار"<sup>57</sup>. وأعلن البيت الأبيض أنه يعتمد مقاربة براغماتية في تنفيذ المشروع. فقد ورد في تقرير الأمن القومي لسنة 2006 أن الولايات المتحدة ستحافظ على مبادئها وتغير تكتيكاتها بحسب الحكومة التي ستتعامل معها وبحسب مدى تلاؤم تلك التكتيكات مع المصالح الأمريكية الثابتة. وفي هذا السياق تنزل الفقرة التالية: "في بعض الحالات سننخذ خطوات علنية واضحة من أجل التغيير الفوري. وفي حالات أخرى سنقدم دعما أكثر سرية من أجل وضع أسس الإصلاحات المستقبلية. سنحدد نوع المقاربة التي ينبغي علينا توخيها وسيوجهنا ما يمكن أن يساهم بالفعل في تقدم قضية الحرية بينما نوازن بقية المصالح التي هي حيوية كذلك بالنسبة إلى أمن الشعب الأمريكي وسعادته"<sup>58</sup>. وهذا دليل على أن المقاربة البراغماتية تهدف إلى ضمان المصالح الأمريكية في العالم عامة وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة. ولذلك تحرص الإدارة الأمريكية على تنفيذ المشروع دون المساس من ثلوث المصالح المقدس<sup>59</sup> (holy trinity of american interests).

<sup>54</sup>ماكشيسيني، مقدمة كتاب: الربح فوق الشعب، المرجع نفسه، ص: 10

<sup>55</sup> Hassan, George W. Bush, September 11<sup>th</sup>, p: 240.

<sup>56</sup>لنظرية الدومينو تأثير قوي في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. ومدار هذه النظرية على أن ما يجري في بلد عربي يمكن أن ينتقل إلى بقية البلدان العربية نتيجة للتشابه بينها.

<sup>57</sup> Bush, June 5, 2007, op.cit, p: 480.

<sup>58</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 6.

<sup>59</sup>Michael Hudson, To Play The hegemon: Fifty Years of US Policy toward the Middle East, Middle East Journal, vol. 50, no. 3, Summer 1996, p: 337.

بين مايكل هودسون أن هذا الثالوث كان في الحرب الباردة متمثلا في إسرائيل والنفط ومقاومة الشيوعية. ونستعير منه هذا التعبير للدلالة على مصالح الولايات الثابتة في المنطقة بعد الحرب الباردة، وهي: ضمان حق الوصول إلى مصادر الطاقة، والحفاظ على التفوق الأمريكي، واحتواء جميع قوى الممانعة العربية تحقيقا لجملة من الأهداف أهمها أمن إسرائيل.

وكانت وسائل تنفيذ المشروع التي وعدت إدارة بوش باستخدامها متوّعة: سياسية واقتصادية ودبلوماسية، وجمعت بين مؤسسة أجنحة الحرية في وزارة الخارجية (Department of State) والضغط على الأطراف الخارجية ومكافأته والتعاون معها. ويمكننا توضيح هذه الوسائل من خلال عرض المبادرات التي أطلقتها الولايات المتحدة في إطار مؤسسة أجنحة الحرية أولاً وتوضيح مختلف الأطراف التي استعانت بها متوخيّة وسائل مختلفة ثانياً.

لم يكن مشروع الحرية الأمريكي مجرد شعار أو حلم. فقد أطلقت إدارة بوش بين سنتي 2002 و2008 جملة من المشاريع والقوانين في سعي منها إلى تأسيس هذا المشروع. فقامت بترتيب البيت الداخلي عبر توسيع "البيروقراطية الديمقراطية" (democracy bureaucracy) وإحداث تغييرات في صلب وزارة الخارجية وخاصة في مكتب شؤون الشرق الأدنى (Bureau of Near East Affairs). وكان الهدف أن تساعد تلك التغييرات على إطلاق مبادرات تمكّن من تأسيس مشروع الحرية بنقله من التصوّر إلى القابلية للإنجاز وتحويل فكرته إلى مبادئ توجيهية عملية يمكن استخدامها على أرض الميدان. ومكّن ذلك من ترجمة المشروع إلى جملة من المبادرات تشمل مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI) واتفاقيات التجارة الحرة في الشرق الأوسط (MEFTA) ومشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا (BMENA) وقانون الديمقراطية 2007 ADVANCE (ADV) والتوجيه الرئاسي للأمن القومي- (NSPD) 6058.

فقد أعلن كولن باول (Colin Powel) وزير الخارجية مشروع شراكة الشرق الأوسط يوم 12 ديسمبر سنة 2002، وبيّن أنّ هدفه هو فتح آفاق طويلة المدى للإصلاح ونشر الديمقراطية في بعض الدول العربية. وعمل القائمون على هذه المبادرة في السنتين الموالتين مع الحكومات في المنطقة على استثمار الموارد المالية في برامج هادفة إلى تشجيع المشاريع الصغرى وتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية وتمكين المرأة.

وفي ماي سنة 2003 رُسمت مخططات لتأسيس منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط خلال عقد من الزمن. وهي تتطلب انضمام بلدان المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية والتفاوض حول اتفاقيات تجارية واستثمارية جديدة ومعاهدات استثمار ثنائية واتفاقيات التجارة الحرة. ولم تنجح الولايات المتحدة في تنفيذ هذا المشروع في الموعد المحدد سنة 2013، ولكنها تمكّنت من عقد اتفاقيات تجارة حرة مع بعض البلدان كالمغرب والبحرين وعمان وعقدت 15 اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة والاستثمار وستّ معاهدات استثمار ثنائية مع بعض البلدان وساعدت بلدانا أخرى على الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة<sup>61</sup>.

ومن أجل إشراك الدول الكبرى في تنفيذ الأجنحة، أطلقت الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثناء ترأسها مجموعة الدول الثماني سنة 2004<sup>62</sup>. وكان اسمه الأصلي "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وتمّ تغييره استجابة لاعتراض الحكومات في المنطقة. وفيه طالبت الولايات المتحدة منطقة "الشرق الأوسط الكبير"<sup>63</sup> بالقيام بالإصلاحات التي يمكن أن تمنع وقوع ما يهدّد مصالح الدول الثماني الكبرى. وتفرّعت وثيقة المشروع إلى ثلاثة عناوين كبرى. أما العنوان الأول فتشجع الديمقراطية والحكم الصالح. وهو يقتضي الالتزام بمبادرة الانتخابات الحرة والزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني ومعاهد تدريب النساء على القيادة ومبادرة وسائل الإعلام المستقلة والجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير المجتمع المدني. وأما

<sup>60</sup> Hassan, George W. Bush, September 11<sup>th</sup>, op.cit, p: 22- 32.

<sup>61</sup> Emiliano Alessandri and others, Democracy Promotion From Bush To Obama, United Kingdom, 2015, in: aei.pitt.edu/64170/1/us\_dem\_promotion\_april15.pdf

<sup>62</sup> ليس هذا المشروع مستقلاً بذاته. إنّه جزء من مشروع أكبر هو مشروع الحرية الأمريكي وإحدى المبادرات التي أطلقتها الولايات المتحدة في إطاره.

<sup>63</sup> يشمل الشرق الأوسط الكبير، في المشروع الأمريكي، بلدان المنطقة العربية وباكستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

الثاني فبناء مجتمع معرفي. وهو يتعلّق بمساعدة بلدان المنطقة على الالتزام بمحو الأمية وإصلاح التعليم ومبادرة التعليم بالإنترنت وتدريب إدارة الأعمال. وأمّا الثالث فهو توسيع الفرص الاقتصادية. ويتمّ ذلك بإطلاق قدرات القطاع الخاصّ في المنطقة والتشجيع على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسهيل التجارة وإنشاء مناطق تجارية ومناطق رعاية الأعمال ومنبر الفرص الاقتصادية. وتمخّض مشروع الشرق الأوسط الكبير ميدانياً عن برامج تعدّدية أبرزها منتدى المستقبل (Forum for the Future) ومؤسسة المستقبل<sup>64</sup> (Foundation for Future).

ونظّمت الولايات المتحدة سياسات الحرية في مبادرتين قانونيتين. كانت الأولى في 3 أوت سنة 2007 عند تمرير قانون الديمقراطية ADVANCE الذي أقرّ بأنّ دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان سيصبح مكوّناً أساسياً من مكوّنات السياسة الخارجية الأمريكية. وصدرت في ضوئه تعليمات لرؤساء البعثات في البلدان غير الديمقراطية بتطوير إستراتيجيات هادفة إلى تشجيع القيم والممارسات الديمقراطية ومساعدة المنظّمات غير الحكومية والأفراد المدافعين عن الديمقراطية. وصدرت كذلك أوامر بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

وكانت الثانية في 17 جويلية سنة 2008 وهي التوجيه الرئاسي للأمن القومي 58. وهو وثيقة أكّدت عزم الولايات المتحدة على التقدّم في تنفيذ أجندة الحرية عن طريق تقديم مساعدات لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد وتشجيع الاستثمار والتجارة الحرة وقيادة الجهود الرامية إلى مقاومة المجاعة والأمراض والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولئن تعهّدت الولايات المتحدة في هذه المبادرات بالمجالات السياسية تشجيعاً للديمقراطية والاجتماعية تمكيناً للمرأة والتربوية إصلاحاً للتعليم ومحواً للأمية، فقد ركّزت فيها على الجانب الاقتصادي أكثر من غيره. ويظهر ذلك في تشجيع بلدان المنطقة على تبني قواعد التجارة الحرة والأسواق الحرة. ومردّد ذلك إلى أنّ إدارة بوش تعتمد نظرية في الديمقراطية مفادها أنّ قواعد التجارة الحرة والأسواق المفتوحة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه.

وأعلنت إدارة بوش في وثائقها الرسمية أنّها تعتمد على أطراف متعدّدة في تنفيذ مشروع الحرية في بعده الاقتصادي والسياسي. وهي تشمل الحكومات القائمة في المنطقة والدول الديمقراطية خارجها والمؤسّسات الدولية والمنظّمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والإصلاحيين الديمقراطيين والمنشقين عن دولهم والمدافعين عن الحرية في المنطقة.

أمّا الحكومات القائمة فقد مارست تجاهها وسيلتين لتنفيذ الهدف السياسي من المشروع. فاعتمدت الضغط ضدّ الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. ويتمثّل أبرز وسائله في تسليط عقوبات اقتصادية على الأنظمة المستبدّة والتنديد بسلوك الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان ومتطلّبات الكرامة الإنسانية في المؤسّسات الدولية. ويرر الرئيس بوش الضغط على بعض الدول كمصر والمملكة العربية السعودية وباكستان بأنّ علاقة الولايات المتحدة بها عميقة وقادرة على الصمود رغم الضغط عليها. يقول: "يمكن لأمريكا الحفاظ على صداقتنا مع الدولة وحثّها على الديمقراطية في الوقت نفسه"<sup>65</sup>.

واعتمدت الولايات المتحدة المكافأة تجاه الدول التي اعتبرتها في مرحلة انتقال ديمقراطي. ورد في تقرير الأمن القومي لسنة 2006 ما يلي: "إنّ التزامنا بتشجيع الحرية هو التزام بالسير جنباً إلى جنب مع الحكومات وشعوبها طالما أنّها تنتقل ذاك الانتقال الصعب إلى ديمقراطيات فعّالة. ولن

<sup>64</sup>منتدى المستقبل هو ملتقى سنويّ لمجموعة من الحكومات ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني في الدول الثماني والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة إجراءات الإصلاح. وتهدف مؤسسة المستقبل إلى الإسهام بموارد مالية دولية وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية في المنطقة لمساعدة المجتمع على تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات المدنية وضمان فرص كبرى في مجالي الصحة والتعليم.

<sup>65</sup> Bush, June 5, 2007, p: 483.

نتخلى عنها قبل ضمان الانتقال<sup>66</sup>. ويتم تشجيع هذه الحكومات التي تنتقل إلى الديمقراطية بتقديم مساعدات خارجية لأن الولايات المتحدة قرّرت منذ سنة 2002 أن تعتبر الحرية وتنمية المؤسسات الديمقراطية مسائل أساسية في علاقاتها الثنائية<sup>67</sup>. وتشمل هذه المساعدات دعم الانتخابات الحرة والنزيهة وسيادة القانون والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية الإعلام والحرية الدينية من جهة وتدريب الجيوش ومساعدتها على الانتظام المدني واحترام حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي من جهة أخرى<sup>68</sup>.

وعوّلت الولايات المتحدة على اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) في تحقيق الهدف الاقتصادي من مشروعها. وشجعت المبادرة العالمية عن طريق المفاوضات التجارية العالمية التي أطلقتها في الدوحة في نوفمبر سنة 2001. وهي مفاوضات هادفة إلى فتح الأسواق وإدماج الاقتصاد العالمي. ووعدت الولايات المتحدة في سنة 2006 بأنها ستسعى إلى استكمال مفاوضات أجندة التنمية بالدوحة وبالمساهمة في "تقدّم اتفاقيات التجارة الحرة في الشرق الأوسط عبر استكمال اتفاقيات التجارة الحرة مع البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة و عبر مبادرات أخرى لتوسيع التجارة الحرة مع بقية البلدان في المنطقة"<sup>69</sup>.

وأما الدول الديمقراطية التي عوّلت عليها الولايات المتحدة فقد أسندت إليها دور المساعد على تنفيذ المشروع. فقد ذكر تقرير الأمن القومي لسنة 2006 أنّ وسائل إنهاء الاستبداد وتشجيع الديمقراطية ستشمل التعاون مع بقية الدول الديمقراطية للمساهمة في تقدّم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وورد فيه أنّ الولايات المتحدة "ستقود بقية الدول وتدعوها إلى الانضمام إليها في جهد دولي مشترك. على كلّ الأمم الحرة مسؤولية الوقوف معا من أجل الحرية لأنّ كلّ الأمم الحرة تنقسم مصلحة في المساهمة في تقدّم الحرية"<sup>70</sup>. فباسم المصالح المشتركة بين الدول الديمقراطية والأمم الحرة أوكلت الولايات المتحدة لنفسها دور القائد الحريص على السلام العالمي من خلال تنفيذ مشروع الحرية وطالبت بقية الدول بقبول هذا الدور من خلال المساهمة في تنفيذه بمشاركة القائد في عدم مساندة الأنظمة المستبدّة وتشجيع الدول الرامية إلى الإصلاح السياسي.

وأما المؤسسات الدولية فقد أوكلت لها إدارة بوش دور المساعد كذلك. فقد عوّلت على دور الأمم المتحدة في الالتزام بتعهداتها الديمقراطية و وعدت بدعم مبادراتها بإدانة انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان. ولعبت منظمة التجارة العالمية دورا كبيرا في تنفيذ الهدف الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي<sup>71</sup>.

وأما المنظّمات غير الحكومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد وعد تقرير الأمن القومي لسنة 2006 بـ "التعاون الخلاق" معها ومع بقية ممثلي المجتمع المدني من أجل دعم عملهم وتقويته. وبدا تعويل الرئيس بوش على اللقاء المباشر وعالي المستوى مع من أسماهم "المنشقين والنشطاء الديمقراطيين" كبيرا. فهو يؤمن بأنّ إنهاء الاستبداد يتطلّب قيام "قوى الوعي" (forces of conscience) بدورها في تحطيم المجتمعات القمعية من الداخل<sup>72</sup>. ولذلك كان يحرص على الالتقاء ببعض المنشقين من إيران وسوريا<sup>73</sup>. ويذكر في هذا السياق أبرز المنشقين السوريين، وهو مأمون الحمصي الذي كان عضوا مستقلا في البرلمان السوري ثمّ فقد عضويته وجُرد من حقوقه المدنية بسبب مواقفه السياسية وأودع السجن خمس سنوات. ويبرز الرئيس بوش لقاءاته المباشرة

<sup>66</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 7.

<sup>67</sup> The National Security Strategy, September 2002, op.cit, p: 4.

<sup>68</sup> The National Security Strategy, March 2006, op.cit, p: 6.

<sup>69</sup> Ibid, p: 28.

<sup>70</sup> Ibid, p: 7.

<sup>71</sup> Ibid, pp: 25- 28.

<sup>72</sup> Bush, June 5, 2007, op.cit, p: 480.

<sup>73</sup> كان يلتقي بمنشقين آخرين من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الصين وبورما وكوبا وكوريا الشمالية وزمبابوي.

بالمنشقين بقوله: "في عيون أمريكا المنشقون الديمقراطيون اليوم هم قادة الغد الديمقراطيون. ولذا اتخذنا خطوات جديدة لتعزيز مساعداتنا. أنشأنا أخيراً صندوقاً للدفاع عن حقوق الإنسان (Human Rights Defender Fund) وهو يضمن دفاعاً عادلاً ونفقات علاجية لفائدة النشطاء الذين أوقفتهم الحكومات القمعية أو سحقتهم"<sup>74</sup>.

وهكذا يتضح أنّ إدارة بوش حرصت على تنفيذ مشروع الحرية بوسائل متعددة. وتطلب منها ذلك الاعتماد على أطراف مختلفة وتوفير اعتمادات مالية كبيرة لتنفيذ مبادراتها<sup>75</sup>.

### ب- مدى نجاعة الوسائل

رغم كلّ الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وتعدّد المبادرات التي أطلقتها في إطار مشروع الحرية فإنّ أيّاً من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تشهد انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً في الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2008. ويعود ذلك إلى عدّة أسباب. فالمبادرات نفسها كانت عائقاً أمام تحويل المنطقة إلى مجموعة من الديمقراطيات الحقيقية. وقد يرجع السبب إلى تجاهل أحد أبرز العوامل التي يراها بعض النقاد والمختصين العرب سبباً أساسياً لتردي الأوضاع العربية. وهو وجود إسرائيل في قلب المنطقة. فلئن بدا الرئيس بوش حريصاً على الموضوعية والتحصن ضدّ المصلحة وهو يعلن مشروع الشرق الأوسط الكبير، فقد تجاهل هذا العامل رغم استعانتة في مراجعة مسودة المشروع بتقرير التنمية البشرية العربية لسنتي 2002 و2003<sup>76</sup> اللذين ركّزا على هذا العامل واعتبراه عاملاً أساسياً لفشل جهود الإصلاح والتنمية في المنطقة<sup>77</sup>. وهو ما يحدثه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من تأثير سلبي في جهود التنمية والإصلاح العربيين.

وبتجاهل هذا العامل تكون المبادرات نفسها معرقلًا لجهود الإصلاحيين في المنطقة. وتعتبر هذه المبادرات معرقلًا كذلك لأنّها تتعارض مع منطق الإصلاح الذي ينبغي أن يكون نابعاً من الداخل وغير مفروض من الخارج. فهي بذلك تثقل كاهل من يريدون الإصلاح بعبء آخر تضيفه إلى عبء الاستبداد الداخلي. وقد بيّن رضوان السيّد أنّ مطالبة الولايات المتحدة بإصلاح التعليم الديني الإسلامي قد ضاعفت من محنة الإصلاحيين في المنطقة ووقرت للأصوليين الذين لم يتخرّجوا من المدارس والجامعات الدينية الإسلامية حجة لاتهام الإصلاحيين بمجاراة الأمريكيين في تشويه الإسلام<sup>78</sup>.

إنّ هذه المبادرات ولاسيما مشروع الشرق الأوسط الكبير وضعت دول المنطقة أمام اختيار صعب بين مبدأي السيادة والحقّ في تقرير المصير من جهة، والرضوخ للإرادة الأمريكية من جهة أخرى. ولذلك تراوحت ردودها بين رفض المشروع الأمريكي والقيام ببعض الإصلاحات<sup>79</sup>. غير أنّ ما قامت به من إصلاحات لا يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر نجاح المشروع الأمريكي لأنّه لا يتجاوز بعض الإصلاحات الشكلية مثل تعديل بعض مواد الدساتير وإجراء انتخابات وتوسيع

<sup>74</sup> Bush, June 5, 2007, op.cit, p: 481.

<sup>75</sup> Alessandri and others, Democracy Promotion, op.cit.

<sup>76</sup> الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول التنمية البشرية العربية، 2002 و2003، www.undp.org وهما تقريران أعدهما مجموعة من المتخصصين العرب وشخصوا فيهما مظاهر الأزمة العربية وما يعانيه المواطن العربي من نقص في الحريات في مجالات الحرية السياسية وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية وإعطاء مجال أوسع للمرأة.  
<sup>77</sup> استنكر نادر فرغاني رئيس تحرير تقرير التنمية البشرية العربية وضع واشنطن يدها على التقرير وتعميمها معطيات عربية على منطقة واسعة دون الاهتمام بخصوصيات الدول المعنية، عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص: 70.

<sup>78</sup> رضوان السيّد، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص: 27-28.

<sup>79</sup> خصّص عبد القادر رزيق المخادمي لتوضيح تداعيات المشروع على الأنظمة العربية وما قامت به من إصلاحات تبعا لذلك فصلا من كتابه: مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص: 83-102.

مشاركة المرأة. وقد يعود ذلك إلى تناقض المشروع الأمريكي نفسه فهو يعد بتوسيع الحرية والديمقراطية من جهة ويعوّل على حكومات يعتبرها استبدادية من جهة أخرى.

وكانت التجربة الميدانية في العراق أنموذجاً لعدم نجاعة وسائل تنفيذ مشروع الحرية. فقد تم إسقاط النظام بالقوة الخارجية وتصدير الحرية إلى هذا البلد عن طريق القوة الخارجية. وكشفت هذه التجربة التناقض في سلوك الولايات المتحدة بين بلاغيات نشر الحرية وتشجيعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستخدام السجون للتعذيب وانتهاك كرامة السجناء في سجن أبي غريب. وفي ذلك تعارض مع مبدأ الحرية الذي يتنافى مع الإكراه والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت تجربة العراق مدعاة لمطالبة بعض الدارسين الإدارة الأمريكية إلى ضرورة فك الارتباط بين احتلال العراق وأنشطة تشجيع الديمقراطية<sup>80</sup>.

وكان الفشل من الدوافع التي دعت بعض الدارسين الآخرين إلى انتقاد "الديمقراطية الكاذبة" التي صدرتها الولايات المتحدة إلى العراق ودعوته إلى استخدام وسائل بديلة. فاقترح بعضهم تشجيع قوى اجتماعية محلية قادرة على تحريك الشأن السياسي المحلي وهو ما يساعد على إنشاء قوة الشعب على الميدان (people power) ونصح آخرون بإدماج قوى الإسلام السياسي "المعتدلة والمسالمة" في العملية السياسية نتيجة لثقلها الجماهيري<sup>81</sup>.

ولم يكن التناقض منحصراً في تجربة العراق وحدها. ففي التجربة الأمريكية في المنطقة عامة تناقض آخر بين غزو العراق باسم تشجيع الديمقراطية والإصلاح السياسي من جهة والحفاظ على علاقات صداقة مع أنظمة تعدّها مستبدة في بلدان أخرى كالمملكة العربية السعودية ومصر وتونس والجزائر من جهة أخرى. فكيف يمكن للولايات المتحدة اعتبار بعض الحكومات مستبدة ومطالبتها بالإصلاح في الوقت نفسه؟ وهل يمكن أن يتولّد الإصلاح من رحم الاستبداد فعلاً أم أنّ الاستبداد إذا ترسّخ طيلة عقود من الزمن تحوّل إلى عائق بنيوي يحول دون الإصلاح؟

إنّ مواطن التناقض في مشروع الحرية الأمريكي وفشله الميداني يثيران عدّة أسئلة: هل يعود التناقض والفشل إلى عدم وضوح الرؤية الأمريكية وغياب الوجهة الإستراتيجية الثابتة أم أنّ مشروع الحرية لا يعدو أن يكون غطاء زائفاً يحاول إخفاء هدف آخر يتمثّل في الهيمنة الحضارية على المنطقة وعلى العالم تحت شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؟<sup>82</sup> وهل تخرج محاولات السيطرة على المنطقة العربية باسم الحرية عن التقليد الأمريكي في غزو الدول باسم الديمقراطية؟<sup>83</sup> وهل يمكن فعلاً تصدير الحرية والديمقراطية أم أنّهما لا تُكتسبان إلا نتيجة مخاض داخليّ عسير ومسارات محلية معقّدة؟ وهل أرادت الولايات المتحدة ديمقراطية المنطقة فعلاً أم هدفها الأساسيّ عولمة اقتصاد السوق وما الديمقراطية سوى قفاز ناعم يخفي حقيقة قبضته الحديدية؟

<sup>80</sup> Jennifer Windsor, Advancing the Freedom Agenda: Time for Recalibration, The Washington Quarterly, Summer 2006, p: 29.

<sup>81</sup> Eva Bellin, Democratization and Its Discontents: Should America Push Political Reform in The Middle East?, Foreign Affairs, July/ August, 2008, pp: 112- 119.

<sup>82</sup> بيّن جيمس كورث (James Kurth) أنّ الولايات المتحدة أصبحت منذ ثمانينات القرن العشرين مهيمناً حضارياً باسم تصوّر جديد للحضارة الكوكبية قائم على مقولة حقوق الإنسان، جيمس كورث، الولايات المتحدة بوصفها قائداً حضارياً، ضمن: بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسات العالمية: وجهات نظر جمعية تعددية، ترجمة فاضل جنكر، سلسلة عالم المعرفة، 385، الكويت، 2012.

<sup>83</sup> غزا الرؤساء الأمريكيون الدول باسم الديمقراطية مثل غزو ريغان غرينادا وغزو بوش الأب بنما وغزو بيل كلينتون (Bill Clinton) هايتي.

## الخاتمة

حاولنا البحث في مشروع الحرية الأمريكي الذي أطلقته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتوصلنا إلى النتائج التالية حول المشروع وأهدافه ووسائله:

1. يعتبر مشروع الحرية الأمريكي، من حيث المبدأ، ترجمة لإستراتيجية كبرى ليبرالية قائمة على فكرة أساسية مفادها أن انتشار الحرية والديمقراطية في المنطقة يساهم في إقرار السلام العالمي ويتيح للولايات المتحدة ضمان مصالحها. وجمع المشروع بين وجه اقتصادي وآخر سياسي، فكان مشروع ديمقراطية من جهة ومشروع عولمة لاقتصاد السوق من جهة أخرى. بيد أن بعض الوثائق الرسمية أعلنت أنه جزء من الحرب على الإرهاب عامة ومن حرب الأفكار خاصة. وهو ما يتعارض مع اعتباره إستراتيجية كبرى، فلا يمكن أن تكون الإستراتيجية الكبرى جزءاً من الحرب. وربما لذلك دعا بعض الدارسين إدارة بوش إلى فك الارتباط بين المشروع والحرب على العراق، وانتقد جون إيكينيري منظر الإستراتيجية الكبرى الليبرالية نفسه فشل إدارة بوش فشلاً إستراتيجياً كبيراً ونصح الإدارة اللاحقة بعد سنة 2008 بالعودة إلى زمن ما قبل بوش لبناء النظام الليبرالي العالمي.
2. تمثل هدف المشروع الذي أعلنته إدارة بوش في السعي إلى إنهاء الاستبداد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحويل بلدانها إلى ديمقراطيات فعالة تساهم في استقرار العالم وسلامه وتندمج اندماجاً كاملاً في السوق العالمية المفتوحة. ولكن رغم الانسجام الظاهر والوضوح الأخلاقي الذي كانت تعلنهما، وهي تفصح عن أهداف المشروع في وثائقها الرسمية، فقد تكتمت عن انقسامها حول المشروع وأهدافه وجدواه. وبيّنت التجربة الميدانية في المنطقة بين السنتين 2002 و2008 أن القائمين على المشروع لم يحققوا إنجازات مهمة على أرض الواقع ولم ينجحوا في إحداث انتقال ديمقراطي فعلي في أي من البلدان العربية أو البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وكانت المسارعة بفرض النموذج النيوليبرالي في العراق في زمن غير ملائم دليلاً على أن الهدف الاقتصادي أولى من الهدف السياسي في الإستراتيجية الأمريكية. وهو ما يثير الشكوك حول نوايا الولايات المتحدة ومدى قدرتها على إقرار السلام العالمي عبر عولمة اقتصاد السوق.
3. فقدت إدارة بوش المشروع عن طريق تنظيم البيت الداخلي وترتيبه عبر إحداث تغييرات في مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية. وأطلقت عدة مبادرات تضمنت إجراءات عملية تساعد على التنفيذ. وعوّلت على أطراف خارجية بعضها ينتمي إلى المنطقة والآخر من خارجها. وعكست جهودها العملية حرصاً على إنجاز مشروعها بشئى الوسائل. غير أن التجربة الميدانية بيّنت أن المشروع الأمريكي نفسه كان، بعرقلة جهود الإصلاحيين في المنطقة، عائقاً حال دون تحقيق الأهداف التي كان يرمي إليها. فتمخّض عن إصلاحات شكلية وديمقراطيات زائفة، وأثار شكوكاً حول مدى نجاعة الوسائل المستخدمة ولا سيما وسيلة إسقاط النظام الاستبدادي بالقوة الخارجية كما حصل في العراق. وهو ما دفع بعض ناصحي إدارة بوش إلى دعوتها إلى تنفيذ المشروع بوسائل بديلة كاستبدال القوة الخارجية في إسقاط الأنظمة بقوة الشعب في الميدان والتعويل على حركات الإسلام السياسي التي تعتبرها معتدلة ومسالمة.

## المصادر

- United States Department of State, National Strategy for Combating Terrorism, September 2006, in: <https://fas.org/irp/threat/nsct2006.pdf>
- White House, Selected Speeches of President George W. Bush: 2001- 2008, in: [https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/.../bushrecord/.../Selected\\_Speeches\\_Geor...](https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/.../bushrecord/.../Selected_Speeches_Geor...)

White House, The National Security Strategy of The United States of America, Washington, September 17, 2002, in: [www.state.gov/documents/organization/63562.pdf](http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf)

White House, The National Security Strategy of The United States of America, Washington, March 2006, in: <https://www.comw.org/qdr/fulltext/nss2006.pdf>

#### المراجع العربية والمعربة

تشومسكي (نعام)، الربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، ترجمة مازن الحسيني، ط 1، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله، 2000.

السيد (رضوان)، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

شيفر (أولريش)، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، 371، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.

غليون (برهان)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، الأحد 2004/10/3. كاتزنشتاين (بيتر جي)، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية تعددية، ترجمة فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة، 385، الكويت، 2012.

المخادمي (عبد القادر رزيق)، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

#### المراجع الأجنبية

Alessandri (Emiliano) and others, Democracy Promotion From Bush To Obama, United Kingdom, 2015, in: [aei.pitt.edu/64170/1/us\\_dem\\_promotion\\_april15.pdf](http://aei.pitt.edu/64170/1/us_dem_promotion_april15.pdf)

Bellin (Eva), Democratization and Its Discontents: Should America Push Political Reform in The Middle East?, Foreign Affairs, July/ August, 2008, pp: 112- 119.

Campbell (David), Politics Without Principle: Sovereignty, Ethics and The Narratives of The Gulf War, Layne Rienner Publishers, The United States of America and The United Kingdom, 1993.

Dalby (Simon), Calling 9/11 : Geopolitics, Security and America's New War, Geopolitics, vol. 1, no. 3, 2003, pp: 61- 86.

Hassan (Osman Ali), George W. Bush, September 11<sup>th</sup> and the Rise of the Freedom Agenda in US- Middle East Relations: A Constructivist Institutional Approach, The University of Birmingham, August 2009, in: [etheses.bham.ac.uk/399/1/hassan09phd.pdf](http://etheses.bham.ac.uk/399/1/hassan09phd.pdf).

Hudson (Michael), To Play The Hegemon: Fifty Years of US Policy toward the Middle East, Middle East Journal, vol. 50, no. 3, Summer 1996, p: 329- 343.

Ikenberry (John),

America's Liberal Grand Strategy : Democracy and National Security in the Post Cold War Era, in: Michael Cox and Others, American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts, Oxford University Press, New York, 2000.

Grand Strategy as Liberal Order Building, in: Barry Eichengreen and Others, To Lead the World: American Strategy after The Bush Doctrine, ed. 1, Oxford University Press, 2008.

Layne (Christofer), From Preponderance to Offshore Balancing, International Security, vol. 22, no. 1, pp: 86- 124.

Neep (Daniel), Dilemmas of Democratization in The Middle East: The "Forward Strategy of Freedom", Middle East Policy, vol. xi, no. 3, 2004, pp: 73- 84.

Windsor (Jennifer), Advancing the Freedom Agenda: Time for Recalibration, The Washington Quarterly, Summer 2006, p: 21-34.